

Distr.: General
13 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة

فيينا، ١٨-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة التقنية

المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة مقدمة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- إن تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المحددة مقوم محوري للنجاح في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) بخطى متسقة. ومن الأهمية بمكان، عند النظر في تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية على نطاق العالم، أن توضع في الاعتبار المادتان ٦٠ و ٦٢ من الاتفاقية، الواردتان ضمن الفصل السادس ("المساعدة التقنية وتبادل المعلومات").

٢- وتقدم هذه المذكرة لمحة عامة محدثة عن استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية منذ صياغة الوثيقة CAC/COSP/2011/10 من أجل الدورة الرابعة للمؤتمر. وتقدم الورقة وصفاً للأنشطة التي نُفذت منذ تموز/يوليه ٢٠١١، إلى جانب الخطة الحالية لأنشطة المساعدة التقنية التي سينفذها المكتب، والتي تتضمن بالكامل المبدأ الأساسي، الذي أكد عليه مجدداً المؤتمر في القرار ٤/٣ وأعاد التأكيد عليه فريق استعراض التنفيذ في دورته الثانية، والمتمثل في الحفاظ على النهج

* CAC/COSP/IRG/2012/1.



القطري، مبادرةً وتنفيذاً، لتقديم المساعدة التقنية المتكاملة والمنسقة وضمان توافر موارد كافية لتلبية الاحتياجات المحددة من خلال آلية استعراض التنفيذ. ولاحظ الفريق أيضاً ضرورة الاستمرار في معالجة الاحتياجات الإضافية من المساعدة التقنية في المجالات الخارجة عن نطاق دورة الاستعراض الحالية، مثل استرداد الموجودات وسائر الاحتياجات المستجدة، ويُفضل أن يتم ذلك في سياق الأنشطة والمبادرات الإقليمية والدولية القائمة.

٣- وأعاد الفريق تأكيد الطلب الوارد في قرار مؤتمر الدول الأطراف ٤/٣ والذي يقضي بأن يواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية، بوسائل منها تقديم الخبرة الفنية المباشرة بشأن الأنشطة المتعلقة بكل من السياسات وبناء القدرات من خلال البرنامج المواضيعي المعني بتدابير مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية، التابع للمكتب، وكذلك في برامج المكتب الإقليمية، حيثما كان مناسباً، باستخدام الطائفة الواسعة من أدوات المساعدة التقنية الخاصة به.

ثانياً- المساعدة التقنية المقدمة

ألف- المعاونة في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية

٤- كما ورد في الوثيقة CAC/COSP/WG.3/2009/CRP.1، فإن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف بنجاح بغية دعم جهودها الرامية إلى الامتثال للاتفاقية يمكن اعتباره عملية ثلاثية المراحل. والخطوة الأولى هي تحليل المتطلبات التي ينبغي الوفاء بها لضمان الامتثال. وفي إطار آلية استعراض التنفيذ، تنطوي هذه المرحلة على استعراض من جانب الأقران لقوانين ولوائح وتدابير مكافحة الفساد من حيث علاقتها بمواد الاتفاقية ووظائفها المؤسسية. وتوفر قائمة التقييم الذاتي المرجعية التي وضعتها الأمانة أداة تشاورية واسعة النطاق تستند إلى المبادرات القطرية من أجل تقييم ما هو موجود ومساعدة البلد المعني على تقرير ما إذا كان إطاره التشريعي والمؤسسي يمثل امتثالاً تاماً لمواد الاتفاقية. وتنطوي الخطوة الثانية على تحديد الأولويات فيما يتعلق بتكييف القوانين والإجراءات الإدارية لمتطلبات الاتفاقية ثم تفعيلها. وينطوي ذلك على شق تشريعي وآخر يخص بناء القدرات بغية ضمان ملائمة المهارات والآليات للعمل المطلوب لبلوغ تلك النتائج. أمّا الخطوة الأخيرة فهي تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّتها الدولة الطرف المعنية من أجل تفعيل الإطار التشريعي والمؤسسي الواجب التطبيق في مجال مكافحة الفساد.

٥- وخلال السنة الأولى من دورة الاستعراض الأولى التي شملت الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، خضعت ٢٧ دولة من الدول الأطراف للاستعراض. وفي إطار التحضير لعملية الاستعراض، نظّم المكتب ونفّذ برامج تدريبية لجهات الوصل المعيّنة والخبراء الحكوميين من خلال ثنائي حلقات عمل تدريبية إقليمية أُطلعت فيها جهات الوصل في الدول المستعرضة والخبراء الحكوميين في الدول المستعرضة على أحكام الاتفاقية ذات الصلة ومنهجية عملية الاستعراض. وتُنظّم حلقات العمل التدريبية وفقا لما يقضي به الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية ورهنا بتوفّر التبرعات. ويشمل ذلك أيضا تنظيم عدّة برامج تدريبية مخصّصة قُدّمت للدول الأطراف بناءً على طلبها. وخلال السنة الثانية من دورة الاستعراض، سوف تخضع ٤١ دولة من الدول الأطراف للعملية ذاتها، وقد نظّم المكتب حلقات عمل تدريبية مماثلة.* وإضافةً إلى ذلك، قُدّمت، حيثما أمكن، مساعدات مخصّصة للدول التي طلبت المساعدة، على استكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

٦- وطلبت أيضا الدول الأطراف في الاتفاقية التي ليس من المقرر خضوعها للاستعراض في السنة الحالية إجراء عملية استعراض طوعية، ويتولى المكتب حاليا تسهيل إجراء تحليلات شاملة للثغرات لدى إكوادور وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي وناميبيا.

باء- تيسير تقديم المساعدة التقنية من خلال قاعدة البيانات الخاصة بخبراء مكافحة الفساد

٧- أنشئت قاعدة بيانات بشأن الخبرات الفنية المتخصصة في مكافحة الفساد لتوفير المساعدة التقنية، وذلك ابتغاء تلبية الاحتياجات التي تحددها الدول الأطراف من المساعدة التقنية، عملاً بالقرار ٤/٣، المعنون "المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والذي جاء فيه أن مؤتمر الدول الأطراف "يشجّع الدول الأطراف في

* عُقدت حلقات العمل التدريبية الإقليمية في السنة الأولى للاستعراض كما يلي: بلدان أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، داكار، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ شمال أفريقيا والشرق الأوسط، الرباط، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي، بنما، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ بلدان أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية، برتوريا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ آسيا والمحيط الهادئ، جاكارتا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ البلدان الناطقة باللغة الروسية، موسكو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ ودورتان تدريبيتان في فيينا في عام ٢٠١٠.

* تُنظّم حلقات العمل التدريبية في السنة الثانية كما يلي: عُقدت خمس دورات تدريبية وطنية في أفريقيا وآسيا، ومن المنتظر تنظيم عدة دورات أخرى. وعُقدت دورتان تدريبيتان إقليميتان في بنما، حزيران/يونيه ٢٠١١ وكوالالمبور، تموز/يوليه ٢٠١١. وعُقدت عدة دورات بخمس من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، في فيينا، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، ودورة واحدة في مراكش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

الاتفاقية والدول الموقعة عليها على مواصلة تقصي المعلومات ذات الصلة عن خبراء مكافحة الفساد، وخصوصا أولئك الذين لديهم خبرة في تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ الاتفاقية، وإرسال تلك المعلومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكي يتسنى له إدخال بيانات أولئك الخبراء في قاعدة بياناته عن الخبرة الفنية في مكافحة الفساد من أجل تقديم المساعدة التقنية، حسبما أوصى به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية".

٨- وقد سُمّت الدول الأطراف حتى الآن ٢٠٥ خبيرا في مكافحة الفساد من المناطق الجغرافية التالية: ١٨ خبيرا (آسيا)، ٥٤ خبيرا (أفريقيا)، ٢٢ خبيرا (شمال أفريقيا والشرق الأوسط)، ٣٦ خبيرا (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، ٧٥ خبيرا (أوروبا).

٩- ويمكن للدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها أن تقدّم معلومات عن خبراء مكافحة الفساد الوطنيين عبر موقع المكتب الشبكي لإدراجها في قاعدة البيانات التي تسمح للدول بإضافة أو تعديل التفاصيل ذات الصلة ضمن المعلومات الخاصة بخبرائها بالاتصال الحاسوبي المباشر. ولا يتسنى إلاّ للأمانة الاطلاع على جميع المعلومات المقدّمة من خلال هذه الآلية؛ ومن ثمّ، يتحقّق ضمان السرية. وتوفّر قاعدة البيانات لمحة عامة عن مؤهلات الخبراء تتيح التعرف على مجالات خبرتهم وتصنيفها. واستدامة قاعدة البيانات الخاصة بخبراء مكافحة الفساد على المدى البعيد مرهونة بالتزام الدول الأطراف بتقديم معلومات دقيقة ومحدّثة عن الخبراء المتاحين، مما يضمن أن تظل قاعدة البيانات أداة مفيدة.

جيم- المساعدة التقنية التي يقدّمها المكتب في مجالي التشريعات وبناء القدرات

١٠- يقدّم المكتب المساعدة التقنية إلى البلدان بناءً على طلبها، وذلك من خلال أنشطة مصمّمة خصيصا في مجالي التشريعات وبناء القدرات وكذلك من خلال استحداث أدوات لتيسير تقديم المساعدة على أرض الواقع. وتتعلق المساعدة المقدّمة بمسائل مشمولة في الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، اللذين يجري استعراضهما حاليا، وكذلك الفصلين المتعلقين بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات. وقُدّمت المساعدة في إطار البرنامج المواضيعي لتدابير مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية، بالاستناد إلى العناصر ذات الصلة في استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويشير هذا البرنامج المواضيعي أيضا إلى أنشطة مكافحة الفساد التي تُنفذ ضمن إطار البرامج الإقليمية ذات الصلة.

جيم-١ - أنشطة المساعدة المصممة خصيصاً في مجالي التشريعات وبناء القدرات

١٠ - تنفيذ البرنامج العالمي: صوب نظام عالمي فعال لمكافحة الفساد

١١ - خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، لُبِّيَ العديدُ من الاحتياجات من المساعدة التقنية لمكافحة الفساد - ولا يزال العمل جارياً في هذا الشأن - من خلال البرنامج العالمي "صوب نظام عالمي فعال لمكافحة الفساد"، الذي يُمكن المكتب من توفير إرشادات مهنية وتقديم المشورة والخبرة الفنية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية، بناءً على طلبها.

١٢ - وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، قدّم المكتب ضروباً من الخبرة الفنية والمساعدة التقنية بما يتماشى مع الاتفاقية إلى إثيوبيا وأفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) والبرازيل وبنما وبوروندي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وتايلند وتيمور-ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان ورواندا وشيلي والصومال والعراق والفلبين وفيت نام والكاميرون وكمبوديا وكومولث دومينيكا وكولومبيا وكينيا ومالي ومصر والمكسيك وموريتانيا ومولدوفا وميانمار وناميبيا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا والهند. كما قدّمت المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي أيضاً لمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمريكا اللاتينية.

١٣ - واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، أصبح سبعة من البلدان التي تلقت ضروباً من مساعدات ما قبل التصديق دولاً أطرافاً في الاتفاقية خلال الفترة قيد الاستعراض، وهي إيرلندا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وسانت لوسيا وفانواتو وميكرونيزيا.

٢ - تنفيذ برنامج الموجهين في مجال مكافحة الفساد

١٤ - منذ عام ٢٠٠٦، عُيِّن مستشارون في إطار برنامج الموجهين في مجال مكافحة الفساد، في الأردن وبوليفيا وتايلند وجنوب السودان والرأس الأخضر وطاجيكستان وكينيا. وقدّم هؤلاء المستشارون مجموعة واسعة من ضروب المشورة السياسية والتقنية والدعم اليومي لتنفيذ الاتفاقية، مثل تقييم الثغرات، أو إنشاء مؤسسات ووضع سياسات لمكافحة الفساد، وتوفير التدريب في مجال التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتقديم إرشادات تشريعية، وإسداء المشورة بشأن استراتيجيات استرداد الموجودات.

١٥- واستؤنف برنامج الموجهين في صيف عام ٢٠١١ بتعيين مستشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك تعيين مستشارين بمسؤوليات إقليمية في بانكوك (جنوب شرق آسيا) وكينيا (لشرق أفريقيا) وبنما (لأمريكا الوسطى). وتتيح هذه الشبكة من الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد خبرات فنية يمكن نشرها على وجه السرعة على كلا الصعيدين القطري والإقليمي بغية تيسير تقديم الإرشاد والمشورة في مواقع الأحداث إلى الدول الأطراف التي تطلب المساعدة على توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، كما تشارك هذه الشبكة في العديد من الأحداث وحلقات العمل التدريبية والمؤتمرات في مجال مكافحة الفساد التي تروج لها سائر الجهات المقدمة للمساعدة التقنية.

١٦- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتولى الموجه المعني بمكافحة الفساد إعداد برنامج لمكافحة الفساد، في تعاون وثيق مع وزارة العدل وحقوق الإنسان وتمشيا مع برنامج العدالة المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتناول مسائل الوصول إلى العدالة، وشفافية القضاء ونزاهته، وإصلاح السجون، والشرطة القضائية، ومكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، يسرّ توفير المساعدة لها لكي تضطلع بدورها كبلد مستعرض خلال العام الثاني من دورة الاستعراض الحالية.

١٧- وفي شرق أفريقيا، يدعم الموجه المعني بمكافحة الفساد البلدان لمساعدتها على التأهب لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. ومتابعة لاستعراضات السنة الأولى من الدورة الأولى، قدمت المساعدة إلى أوغندا وبوروندي ورواندا لترتيب أولويات احتياجاتها من المساعدة التقنية التي عولجت في إطار الآلية الخاصة باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي رواندا، اتفق على برنامج للدعم استُهل تنفيذه بتقديم دورة دراسية في مجال بناء القدرات على استخدام أساليب التحري لفائدة جهاز القضاء والنيابة العامة والشرطة الوطنية ومكتب أمين المظالم. وتحظى إثيوبيا بدعم من أجل إعداد دليل للتحقيقات بغية التعمق في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية، ويُتوقع أن يتطور هذا العمل بحيث يصبح تحليلا أوسع نطاقا للثغرات. وعلاوة على ذلك، يتم توفير المساعدة لبلدان في المنطقة لم تصدّق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد. ففي صوماليالاند، يتم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم في مجال التشريعات وإسداء المشورة الاستراتيجية للمساعدة على إنشاء هيئة معنية بمكافحة الفساد وتمكينها. وفي جنوب السودان، يجري العمل على استعراض التشريعات ووضع برنامج لتوطيد لجنة مكافحة الفساد. وعلى المستوى الإقليمي، يجري تصميم برنامج لتقديم الدعم العملي المباشر إلى المحققين في الدول الأعضاء والدول الحائزة على صفة مراقب في رابطة شرق أفريقيا لسلطات مكافحة الفساد.

١٨- وقدّم الموجّه المعني بمكافحة الفساد المبعوث إلى شرق أفريقيا الدعم اللازم، وفق الحاجة، لإعداد خبراء حكوميين من عدة دول أطراف في المنطقة من أجل إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقام المكتب، في إطار تعاون وثيق مع حكومتي فييت نام وكمبوديا ومكاتبه الميدانية، بوضع مشروعين لمكافحة الفساد، أحدهما يركّز بدرجة كبيرة على إنفاذ القانون. وقد دعم الموجّه بفعالية العديد من أنشطة التواصل والمؤتمرات وحلقات العمل التدريبية في مجال مكافحة الفساد التي نظمها المكتب وغيره من المنظمات في المنطقة لتعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، شارك الموجّه في دعم بلدان المنطقة التي ترغب في التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

١٩- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، قدّم الدعم أثناء الخطوات المبدئية التي اتخذتها حكومة بنما لإنشاء الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبي. وسوف تقدّم الأكاديمية برنامجاً أكاديمياً موحّداً وحلقات عمل مصمّمة خصيصاً لمعالجة مختلف المواضيع ذات الصلة بجهود مكافحة الفساد والمسائل والتحديات الإقليمية المستجدة. وقد عُقدت أولى حلقات العمل التدريبية المخصّصة في آذار/مارس ٢٠١٢ في مدينة بنما بينما يجري إعداد النماط التدريبية الموحّدة. وعلى المستوى الإقليمي، ألقى الموجّه المعني بمكافحة الفساد محاضرات، وتولى تيسير حلقات العمل التدريبية التي ينظمها المكتب وغيره من الجهات المقدّمة للمساعدة التقنية.

٣٤ تنفيذ برامج قُطرية شاملة لمكافحة الفساد وبناء القدرات

٢٠- نُفّذت برامج ميدانية شاملة لبناء القدرات، في عدد من البلدان، ومنها البرامج المبنيّة بالتفصيل أدناه. وعادة ما تتضمن هذه البرامج أيضاً أنشطة تتعلق بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات.

٢١- في أفغانستان، سوف يستهل المكتب برنامجاً فرعياً للعدالة الجنائية في عام ٢٠١٢ في إطار برنامجه الشامل للمساعدة القُطرية وسوف يركز البرنامج الفرعي على مكافحة الفساد وإصلاح السجون وتطوير قدرات العدالة الجنائية على مدى السنوات الثلاث القادمة.

٢٢- وفي البرازيل، أتمّ المكتب، في إطار شراكة مع ديوان المراقب العام، مشروعاً يتم بموجبه تقديم الدعم في مجال تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. وبدأت المبادرة عملية إصلاح التشريعات الوطنية مما أسفر عن إعداد عدة مشاريع قوانين بشأن مسؤولية الشركات وتحويل الفساد إلى جريمة خطيرة. وقد أُقرّ مشروع قانون آخر في عام ٢٠١١ ينظّم سبل الحصول على المعلومات. كما وفّر المكتب المساعدة لجهات معنية أخرى لتعزيز سلامة وقدرة نظام

المساءلة على الصعيد الوطني، وخصوصا في الإدارات المحلية حيث يتصل المواطنون اتصالا مباشرا بالسلطات الحكومية. وتضمن المشروع أيضا إجراء عمليات تقييم للفساد وتوفير الدعم من أجل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وإقامة شبكة وطنية لمنظمات المجتمع المدني. ويُنّ تقرير التقييم النهائي نجاح المشروع وأهميته بالنسبة إلى ما تتخذه البرازيل من تدابير لمكافحة الفساد وكذلك تعزيز الشراكة بين ديوان المراقب العام والمكتب.

٢٣- ويدعم المكتب حكومة بوليفيا في تعزيز إطارها القانوني من أجل تنفيذ الاتفاق. ويتعاون المكتب مع وزارة الشفافية المؤسسية ومكافحة الفساد من أجل موازنة التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية الشهود مع المعايير الدولية، وفقا للاحتياجات المحددة من خلال البرنامج التجريبي لاستعراض التنفيذ. كما يقدم المكتب أيضا المساعدة من أجل سنّ المزيد من القوانين، مثل قانون الشفافية. ويخطط البرنامج القطري (٢٠١٠-٢٠١٥) التابع للمكتب أنشطة من أجل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات وتطوير إجراءات استعادة الموجودات.

٢٤- وفي مصر، استهل المكتب مشروعاً رئيسياً لمكافحة الفساد في عام ٢٠١١. وسيتم في إطار المشروع تقديم المساعدة إلى الحكومة المصرية لإنشاء آليات فعالة لمكافحة الفساد وغسل الأموال في مصر، وكذلك لإرساء الإطار اللازم من أجل تنفيذ الاتفاقية. وسيتم بموجب المشروع تنفيذ سلسلة من الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك بلورة استراتيجية وطنية استهلت خلال حلقة عمل تمهيدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسوف يدعم المشروع الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وغسل الأموال، وتعزيز القدرات الوطنية لضمان استعادة الموجودات وتعزيز الشفافية ومبادرات الحوكمة الرشيدة.

٢٥- وفي إندونيسيا، يقدم المكتب الدعم والمساعدة التقنية بصفة مستمرة إلى أجهزة إنفاذ القانون، بما فيها مفوضية القضاء على الفساد، ووحدة التحقيقات المالية الإندونيسية، ومجلس مراجعة الحسابات، في مجال تعزيز القدرات والالتزام بالقواعد المهنية والشفافية. كما قُدمت إلى أجهزة إنفاذ القوانين والهيئات الحكومية برامج تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الفساد فيما يتعلق بتعقب الموجودات واستعادتها، والتحليل الجنائي الحاسوبي والتحقيقات المالية والمحاسبة العدلية ومنع الفساد والاحتيايل وكذلك أساليب الاستجواب في التحقيقات، وحققت هذه البرامج نتائج تعليمية رفيعة. وما تزال نزاهة القضاء من المرتكزات الرئيسية لعمل المكتب في إندونيسيا حيث مُدّد في هذا الصدد نطاق التعاون مع المحكمة العليا في إندونيسيا إلى مرحلته الثالثة. وفي الوقت نفسه، يتم أيضا تمكين منظمات المجتمع المدني عن طريق بناء قدراتها وزيادة مشاركتها في مبادرات مكافحة الفساد المنفذة في إطار برامج المكتب حيث يُعتبر المجتمع المدني الآن جزءاً لا يتجزأ من معركة مكافحة الفساد في إندونيسيا.

٢٦- وأصبح منتدى لمكافحة الفساد، الذي يضم الأجهزة الحكومية الإندونيسية ومنظمات المجتمع المدني، المنبر الرئيسي لمناقشة المشاكل وحلّها في مجال مكافحة الفساد، ومن المتوقع أن يتحول إلى منبر مؤسسي. وقد وقّرت الأبحاث التي أجريت بشأن الإصلاحات الإدارية في إطار مديرية الضرائب والجمارك والدوائر العمومية في حكومتين محليتين فهما متبصّراً للممارسات الفضلى المتّبعة والمجالات الموصى بها لتحسين الحوكمة. ومن أجل تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرئيسية المعنية بإنفاذ القانون ومفوضية القضاء على الفساد، أجرى بحث لدراسة مهام التنسيق والإشراف للجنة مكافحة الفساد حيث عرض خبراء وطنيون ودوليون وجهات نظرهم من أجل تعزيز أوجه التآزر بين جميع تلك الأجهزة في التعامل مع حالات الرشوة. كما يضطلع المكتب بدور ريادي ضمن جهود إندونيسيا لمكافحة الجرائم الحرجية وصلاتها بالفساد. وتمّ تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون وحماية الغابات لتحسين التحقيق في قضايا قطع الأشجار غير المشروع وارتباطها بالفساد والأبعاد الأخرى في المسائل البيئية وملاحقة مرتكبي تلك الأفعال قضائياً ومحاكمتهم. ويجري تمكين منظمات المجتمع المدني لتصبح خط الدفاع الأول ضد الجرائم البيئية وجرائم قطع الأشجار غير المشروع عن طريق دعم "المحقّقين الشعبيين" وتطوير عملهم لكشف الجرائم الحرجية في مجتمعاتهم المحلية.

٢٧- وفي عام ٢٠١١، استهلّ المكتب مشروعين جديدين لمكافحة الفساد في العراق. ويركّز المشروع الأول على توفير الدعم إلى هيئة النزاهة، بما يشمل مكتب الاتصال المؤسّس حديثاً وغيره من المؤسسات المالية الوطنية، سعياً لزيادة المعارف والمهارات اللازمة لاتخاذ تدابير فعالة لاستعادة الموجودات في إطار شراكة مع أجهزة القضاء في الخارج. أما المشروع الثاني فيركّز على بناء قدرات هيئة النزاهة وغيرها من مؤسسات التحقيق للقيام بتحقيقات مالية وجمع أدلة قضائية بشأن قضايا الجرائم المالية المتقدّمة أو المعقّدة التي تشمل تسريب الأموال في قضايا الفساد. والمشروعان كلاهما يُتوقع انتهاءه في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، نفّذ المكتب حلقة عمل تدريبية في أربيل، العراق، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لصالح المحقّقين العراقيين بعنوان "حلقة العمل الوطنية لتنفيذ مكافحة الفساد عملياً في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وقد مهدت حلقة العمل هذه الطريق لعقد دورة تدريبية متقدمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأخيراً، دخل المكتب في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ حلقة عمل حول إدارة الاتصالات في أوقات الأزمات فيما يخص قضايا الفساد في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٨- وفي المكسيك، قام المكتب بأنشطة للترويج لمنع الفساد ومكافحته استنادا إلى الشفافية والفعالية والمساءلة عن طريق برنامج "تعزيز الإدارة الفعالة والديمقراطية لخدمات المياه والصرف الصحي في المكسيك لدعم العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، الذي نُفذ في تسع بلديات في ولايات تشياباس وتاباسكو وفيراكروس. وتقوم الاستراتيجية على توفير القدرات التقنية في الجهات الإدارية التي تُسيّر خدمات المياه والصرف الصحي، وكذلك الترويج للعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني من أجل تشجيع مشاركتها في منع الفساد ومكافحته. وأجري تقييم للممارسات المتبعة بشأن الوصول إلى المعلومات لدى كل ولاية. وأُعدَّ سجل للأعمال من خلال سلسلة من حلقات العمل حيث تعاونت المجتمعات المحلية مع السلطات في رصد خدمات المياه والصرف الصحي مما أسهم إسهاما مباشرا في تعزيز الحكم الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، نُشر دليل للمواطن من أجل الوصول إلى المعلومات وذلك بالتعاون مع المعاهد الحكومية المعنية بتيسير الوصول إلى المعلومات والحكومات المحلية وحكومات الولايات والمكتب.

٢٩- وفي نيكاراغوا، يتولى المكتب بناء قدرات السلطات الإقليمية والبلدية الرائدة على استخدام أدوات وآليات المساءلة ورعاية المصالح العامة والنزاهة. ويشمل ذلك تصميم مواد للتوعية وتدريب الموظفين العموميين. وإلى الآن، أُعدَّت دراسة أساسية حول سبل الوصول إلى المعلومات والمساءلة في قطاعي المياه والصرف الصحي في منطقة شمال الأطلسي ومنطقة جنوب الأطلسي، وتمّ تدريب عدد من الموظفين العموميين والقادة المدنيين في حكومتين إقليميتين وأربع حكومات محلية بغية تعزيز إدارة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لديها. وعلاوة على ذلك، أنشئت ثلاثة مواقع شبكية حول المساءلة ومشاركة المواطنين في حكوماتهم المحلية، وهي: روسيتا (www.alcaldiarosita.com)، وواسبام (www.alcaldiadewaspam.com)، وبرينسابولكا (www.alcaldiadeprinzipolka.com).

٣٠- وفي نيجيريا، أنجز المكتب، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، مشروعه الأكبر حتى الآن في مجال مكافحة الفساد حيث قدّم الدعم إلى مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية وجهاز القضاء النيجيري (CAC/COSP/2011/10). وأكدت عدّة عمليات تقييم أجريت في إطار المشروع، مع مصادر أخرى على التأثير الإيجابي للمشروع من حيث تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية للمفوضية ولجهاز القضاء النيجيري. وفي عام ٢٠١١، أنجز المكتب أيضا مشروعا ركّز على مساعدة القطاع الخاص النيجيري على وضع مبادئ للسلوك الأخلاقي في الأعمال التجارية، وكذلك على إجراء عمليات تقييم لمخاطر الفساد في التعامل بين القطاعين الخاص والعام. وعلاوة على ذلك، استُهلّ مشروع آخر لمساعدة القطاع العام

وجهاز القضاء في ولاية بايلسا على تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة والشؤون العامة. واستنادا إلى المحصلة الإيجابية للتعاون بين الحكومة النيجيرية والمكتب، اتفق الاتحاد الأوروبي على تمويل برنامج جديد أكبر حجما مدته خمس سنوات يهدف إلى دعم برنامج الحكومة النيجيرية لمكافحة الفساد. ومن زاوية أكثر تحديدا، يهدف البرنامج الجديد، الذي سيبدأ عمله في عام ٢٠١٢، إلى ما يلي: '١' توفير الدعم الفعال للتنسيق ورسم السياسات وسنّ التشريعات في مجال مكافحة الفساد مع اعتماد نهج قائم على الأدلة؛ و'٢' تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية لدى الأجهزة الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد، مع التركيز على التعاون؛ و'٣' تعزيز الطلب العام على زيادة المساءلة والشفافية ومشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٣١- وإضافة إلى الأنشطة المذكورة، يجري حاليا وضع برامج وطنية لمكافحة الفساد لصالح عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق آسيا الوسطى وشرق أفريقيا وغيرها، ومنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ولما كانت المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات والتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة لا تنفك تبرز في جميع تلك المناطق، فسيقدم المكتب المساعدة والإرشاد والدعم، بناءً على الطلب.

جيم-٢- أدوات المساعدة التقنية التي تيسر تقديم المساعدة على أرض الواقع

١٠- إنشاء بوابة "تراك" وإعداد أدوات ومواد إرشادية أخرى

٣٢- في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أنشأ المكتب بوابة مكافحة الفساد "تراك" (الأدوات والموارد المعرفية في مجال مكافحة الفساد، <http://www.track.unode.org>) لتكون أداة لتعزيز تبادل المعلومات وإتاحة الاطلاع على موارد معرفية في مجال مكافحة الفساد. وبوابة "تراك" عبارة عن منصة شبكية على الإنترنت تتضمن المكتبة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي مستودع إلكتروني للتشريعات والاجتهادات القضائية واستراتيجيات مكافحة الفساد والبيانات المؤسسية لدى ١٧٨ دولة. وتجمع المكتبة القانونية، التي يديرها المكتب وتدعمها المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة ("ستار") ومؤسساتها الشريكة، هذه المعلومات القانونية وتعممها، مفهرسة وقابلة للبحث وفق كل من أحكام الاتفاقية، مما يتيح توزيعا تحليليا مفصلاً لكيفية تنفيذ الدول للاتفاقية. وبوابة "تراك" هي أيضا محرك بحث يمكن الدول ودوائر مكافحة الفساد وعامة الناس والقطاع الخاص من الوصول إلى ما يعدّه المكتب ومؤسساته الشريكة من معارف متعلقة بمكافحة الفساد. بما في ذلك دراسات الحالة والممارسات الفضلى وتحليلات السياسات، في موقع مركزي واحد. وإدراكا للتحديات

التأصلة في الاتصالات عبر الحدود بين الممارسين، توفر بوابة "تراك" أيضا ساحة ممارسة لخدمة الأعضاء المسجلين من سلطات مكافحة الفساد والسلطات المركزية من أجل توفير المساعدة القانونية المتبادلة وتيسير التواصل بين جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات.

٣٣- ومن أجل تسهيل الاتصالات وتعزيز الثقة والتعاون بين الدول الأطراف، يجري إعداد دليل بالسلطات الوطنية المختصة المعينة وفقا للمادتين ٦ و٤٦ من الاتفاقية، والفقرة ١٦ من القرار ٤/٤ بشأن التعاون الدولي في استرداد الموجودات الذي اعتمدته مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية يمكن الاطلاع عليه بالاتصال الحاسوبي المباشر إلى جانب الأدلة التي أعدها المكتب بالفعل بشأن السلطات الوطنية المختصة المعينة بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وكذلك بموجب الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات لعام ١٩٨٨ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (www.unodc.org/unodc/en/legal-tools/directoriesof-competent-national-authorities.html). ويسر هذا الدليل الاطلاع على بيانات الاتصال بالسلطات المعنية بمنع الفساد والسلطات المركزية وجهات الوصل المعنية باستعادة الموجودات. وهو متاح للسلطات المختصة والأجهزة الحكومية الحائزة على حساب مستخدم ضمنا لسرية المعلومات.

٣٤- ويعكف المكتب حاليا على تطوير أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تعزيزا للولاية التي أوكلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات الذي أوصى، في اجتماعه الثاني، بتوسيع نطاق الأداة لتشمل سبل الصياغة المناسبة لطلبات استعادة الموجودات. وهذه الأداة الحاسوبية السهلة الاستعمال توفر الدعم للممارسين الوطنيين في إعداد الطلبات الفعالة والردود المفيدة وإرسالها واستقبالها، وتسهم بقوة في تبسيط عملية طلب المساعدة القانونية المتبادلة (<http://www.unodc.org/mla/index.html>).

٣٥- وفي عام ٢٠١١، نشر المكتب الدليل المرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته. ويهدف الدليل إلى دعم وتوعية الأشخاص المكلفين بمهمة إصلاح وتوطيد النظم القضائية في بلدانهم؛ وكذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وسائر الجهات المقدمة للمساعدات التقنية التي توفر الدعم لهذه العملية. وقد بدأ العمل على إعداد هذا الدليل في أعقاب صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٦ الذي يقر مبادئ بنغالور للسلوك القضائي ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعدّ دليلا تقنيا بشأن نُهج تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تدعيم نزاهة القضاء وقدراته. ويحشد الدليل أفكاراً وتوصيات واستراتيجيات وضعها خبراء معاصرون متخصصون في إصلاح النظم القضائية والقانونية، ويتضمن إحالات إلى التدابير الناجحة المتخذة في طائفة متنوعة من البلدان لمعالجة

تحديات خاصة في تعزيز نظام العدالة. وأخيراً، يهدف الدليل إلى توفير معلومات عملية بشأن كيفية بناء وصون نظام عدالة يتسم بالاستقلالية والحياد والشفافية والفعالية والكفاءة وينحو إلى تقديم الخدمات ويحظى بثقة الناس ويرتقي إلى التوقعات الواردة في الصكوك والمعايير والقواعد القانونية الدولية ذات الصلة.

٣٦- وينفذ المكتب حالياً مبادرة بعنوان "الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار لتعميم ضمانات مكافحة الفساد المتعلقة بتنظيم الأحداث العامة الرئيسية". وتركز هذه المبادرة على حالات خاصة قد تفتح أبواباً كثيرة للفساد، مثل تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى والأحداث الثقافية الرئيسية ومؤتمرات القمة السياسية الرفيعة المستوى وذلك بالنظر للمبالغ والموارد الضخمة المرتبطة بتلك المناسبات والترتيبات اللوجستية المعقدة التي يلزم اتخاذها ضمن أطر زمنية شديدة الضيق. والهدف من هذا المشروع هو تحديد ممارسات جيدة، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لمنع الفساد فيما يتعلق بالأحداث العامة الكبرى، من أجل نشرها واستخدامها لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

٣٧- وقد استُحدث على مرّ السنين عدد من المبادرات والمعايير والمبادئ الإقليمية والدولية لإرشاد الشركات إلى كيفية مكافحة الفساد في عملياتها التجارية بالتقيّد بمعايير النزاهة المعزّزة. ويسعى المكتب جاهداً لتمكين القطاع الخاص من اعتماد سياسات لمكافحة الفساد تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع الضوابط والموازن اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، يساهم المكتب بدور فعّال في مشروع مشترك بين عدّة جهات معيّنة يُنفذ بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وجهات أخرى، ويهدف إلى إعداد دليل عملي للمنشآت التجارية يجمع ضمن عمل واحد المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد ذات الصلة بشأن امتثال القطاع الخاص لمتطلبات مكافحة الفساد.

٣٨- وكما أوصى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٢/٣ و ٣/٤، وكذلك الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، في دورته الأولى، واصل المكتب جهوده لجمع المعلومات حول الممارسات الجيدة لتشجيع الصحفيين على نشر تقارير صحفية عن الفساد تتسم بروح المسؤولية والطابع المهني. والهدف من المبادرة تشجيع التحلي بروح المسؤولية والالتزام بالطابع المهني في نشر التقارير الصحفية عن الفساد استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو استحداث آلية موضوعية معنية بالممارسات الجيدة في هذا الشأن لتعميمها واستخدامها لدى الجهات صاحبة المصلحة المعنية ولا سيما الموظفون العموميون والإعلاميون.

٣٩- وإضافة إلى الموارد المشار إليها أعلاه، نشر المكتب دليلاً للمساءلة والرقابة والنزاهة في أجهزة الشرطة ليستخدمه صانعو السياسات ومديرو أجهزة الشرطة.

٢٠- التقييمات القائمة على الأدلة لأنماط الفساد وطرائقه

٤٠- قام المكتب، إثر استعراض المنهجيات القائمة، بتطوير وتحسين أساليب تقييم طرائق الفساد وأبوابه، مع التركيز على المنهجيات التي تتيح إجراء تقييمات كمية ومستندة إلى التجربة العملية. وقد استُخدمت الدراسات الاستقصائية كأساس مفيد لوضع سياسات أفضل لمكافحة الفساد وإعداد أنشطة وبرامج للمساعدة التقنية ذات الصلة مصممة خصيصاً في هذا الشأن. وفي عام ٢٠١١، أنجز المكتب برنامجاً للدراسات الاستقصائية عن الفساد في غرب البلقان، شمل ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وكرواتيا. ونتيجة لذلك، تم إعداد ونشر تقرير إقليمي وتقارير قطرية خلال السنة. وفي أفغانستان والعراق، وضع المكتب برامج للدراسات الاستقصائية حول الفساد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية. وأنجز العمل الميداني للدراسات الاستقصائية في كلا البلدين وسوف تُنشر تقارير تحليلية خلال عام ٢٠١٢. وأخيراً، وفي إطار دراسة عن ضحايا الجريمة في أفريقيا، يقدم المكتب تحليلاً لتجارب السكان فيما يتعلق بالرشوة لتوفير بيانات مباشرة عن التجارب التي تنطوي على فساد في ١٠ بلدان أفريقية.

جيم-٣- تقديم المساعدة التقنية في مجالي الوقاية واسترداد الموجودات

١٠- تقديم المساعدة لمنع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

٤١- استهل المكتب في عام ٢٠١١ ثلاثة مشاريع لمكافحة الفساد بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، تركز على صلة الاتفاقية بعمل مؤسسات القطاع الخاص التي تنفذ أنشطة على المستوى العالمي وكذلك في المكسيك والهند.

٤٢- ويهدف مشروع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي" إلى الحد من أبواب الفساد في نظم الاشتراء العمومي مع العمل على سد الثغرات بين إدارات الاشتراء العمومي والقطاع الخاص. وتم تحديد المؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد والاشتراء العمومي، وعُقدت اجتماعات أولية لأفرقة الخبراء لاستعراض الوضع الراهن للاشتراء العمومي في المكسيك والهند من حيث التشريعات والوائح التنظيمية وتطبيقها العملي. وأجريت اتصالات أولية مع كيانات القطاع الخاص

ذات الصلة لضمان مشاركتها وإسهامها في المشروع. ويجري التخطيط لإعداد دراسة أساسية لاستبانة التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص على السواء وأفضل الممارسات فيما يخص الاشتراء العمومي.

٤٣- ويهدف مشروع "الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" إلى استحداث نظم تقدّم حوافز قانونية للشركات لتشجيعها على الإبلاغ عمّا يقع داخلها من حالات فساد. وتمّ تحديد خبراء من المكسيك والهند وعُقدت بعض الاجتماعات الأولية لاستعراض التشريعات والسياسات والممارسات القائمة فيما يخص المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الشخصيات الاعتبارية، والمادة ٣٢ بشأن حماية الشهود، والمادة ٣٧ بشأن التعاون مع سلطات إنفاذ القانون، والمادة ٣٩ بشأن التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص. وأجريت اتصالات أولية مع كيانات القطاع الخاص ذات الصلة لضمان مشاركتها وإسهامها في المشروع. ويجري التخطيط لإعداد دراسة أساسية لاستبانة التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص على السواء وأفضل الممارسات فيما يخص الحوافز القانونية.

٤٤- ويسعى مشروع "التواصل والاتصالات" إلى تعريف الشركات بالاتفاقية بحيث تفهم كيف أنّ الاتفاقية يمكن أن تحدّث فرقاً في عملها وتعاملاتها اليومية مع الهيئات العمومية المناظرة، وتشجيع مجتمع الأعمال على موازنة برامج المعنوية بالنزاهة مع المبادئ الشاملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أوشكت الإجراءات الآن على الانتهاء للاستعانة بشركة للعلاقات العامة لوضع استراتيجية اتصالات مصمّمة خصيصاً ومجموعة أدوات في مجال الاتصالات للترويج للاتفاقية ولتدابير مكافحة الفساد لدى دوائر الأعمال. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على الاستعانة باستشاري لوضع منهج أكاديمي بشأن الاتفاقية يتم الترويج لتدريسه في الجامعات وكليات الأعمال حول العالم.

٤٥- وما يزال المكتب يشارك بنشاط في أعمال الفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني بالمبدأ العاشر/الفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني بمكافحة الفساد، مركّزاً على التزام القطاع الخاص بمكافحة الفساد. وشارك مكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع المكتب، في تنظيم "الملتقى الرفيع المستوى بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتنافس العالمي"، الذي عُقد على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأتاح فرصة للحوار بين الحكومات وممثلي القطاع الخاص بشأن كيفية استخدام الاتفاقية لتهيئة بيئة سوية للتنافس العالمي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذها. وعلاوة على ذلك، اشترك المكتب مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في استضافة اجتماع جهات الوصل مع القطاع الخاص في إطار منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن "التعجيل بالشراكات بين الأمم المتحدة والمنشآت التجارية" في فيينا.

٤٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أعلن المدير التنفيذي للمكتب مبادرة بعنوان "الاكتتاب العام الأولي للنزاهة"، بهدف إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. واستهلّت المبادرة رسمياً لأول مرة في احتفال خاص نُظِم على هامش الدورة السنوية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في ٢٤ نيسان/أبريل. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الصك العالمي الوحيد بشأن مكافحة الفساد والمعيّار الذهبي بالنسبة إلى مختلف مبادرات النزاهة في إطار القطاع الخاص، المخطط الأساسي الذي تستند إليه مبادرة "الاكتتاب العام الأولي للنزاهة". والمساهمات في هذه المبادرة سوف تتحول إلى وثيقة تأمين قوية تحمي مال القطاع الخاص بالاستثمار في تحقيق النزاهة لدى المؤسسات العمومية النظيرة. وسيتم ذلك من خلال المساعدة على تطوير وتعزيز البنية التحتية العمومية في مجال مكافحة الفساد لدى البلدان التي تجرى فيها أعمال تجارية دولية. واستناداً إلى تحليل حديث للاحتياجات من المساعدة التقنية، المحدّدة من خلال آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، يمكن تقديم الدعم في مجالات مثل التحقيقات والملاحقة القضائية؛ وتطوير المناهج الدراسية؛ والتواصل مع الناس؛ وإعداد الأدلة والأدوات لاستهداف القطاعات الرئيسية، بما فيها الطاقة والتعليم والصحة والنقل والاتصالات والمياه والنفط والغاز والمصارف. وإضافة إلى الاستثمارات الرأسمالية، يمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يقدم الخبرة التقنية والدعم المادي.

٢٠ تقديم المساعدة فيما يتعلق باسترداد الموجودات

٤٧- تواصل المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة ("ستار") استحداث أدوات عملية وإعداد دراسات سياساتية فيما يتعلق باسترداد الموجودات بوسائل منها دعم العمل على تطوير بؤابة "تراك" (انظر أيضاً الفقرة ٣٤). وفيما يتعلق بالدراسات السياساتية الصادرة في عام ٢٠١١، تحلل الدراسة المعنونة "العقبات التي تعرقل استرداد الموجودات" العقبات الرئيسية التي تعيق استرداد الموجودات المسروقة؛ وتتناول الدراسة المعنونة "الإثراء غير المشروع" المسائل القانونية والسياساتية المتصلة بالإثراء غير المشروع؛ وتصف الدراسة المعنونة "محرّكو الدمى: كيف يستغلّ الفاسدون الهياكل الاعتبارية لإخفاء الموجودات المسروقة وكيفية معالجة تلك المشكلة" سبل استخدام الهياكل الاعتبارية

لإخفاء ملكية الموجودات والمتحكمين فيها. وهناك منشوران أُعدّا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهما الدراسة المعنونة "تُعقّب التزامات مكافحة الفساد واسترداد الموجودات" التي تتناول تنفيذ الالتزامات المحدّدة في خطة عمل أكرا من جانب ٣٠ بلدا مانحا، والدراسة المعنونة "تحديد عائدات الرشوة وقياسها كمّيا" التي تبين كيف يمكن حساب المكاسب المالية المحقّقة من الرشوة ومصادرتها. ويجري حاليا إعداد دراسة عن أثر التسويات على التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات.

٤٨- وكانت قاعدة بيانات جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، التي أنشأتها مبادرة "ستار" بالاشتراك مع الإنترنت، تتضمن في تاريخ إعداد هذا التقرير بيانات جهات وصل من ١٠٢ من البلدان. والاجتماع الثاني لجهات الوصل الذي عُقد في ليون من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١ حضره ١١٣ مشاركا من ٥٥ بلدا.

٤٩- وفي إطار مبادرة "ستار"، تُقدّم المساعدة التقنية إلى الدول، بناء على طلبها، في مختلف مراحل إجراءات استرداد الموجودات. والهدف من ذلك مساعدة الدول على جمع وتحليل المعلومات التي تيسّر إحراز تقدّم في جهود استرداد الموجودات وتستنير بها دوائر صنع القرار في السلطات الوطنية، والمساعدة على زيادة فعالية التعاون الدولي، ولا سيّما المساعدة القانونية المتبادلة. ومن أمثلة هذه المساعدات رعاية اجتماعات وحلقات عمل تجمع الأطراف المعنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ وتوفير خدمات استشارية لدعم إعداد التقارير التحليلية، وإجراء بحوث قانونية، وتقديم المساعدة في مراجعة الحسابات والتحليل المالي أو لدعم إعداد وتحليل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو غيرها من أشكال التعاون الدولي.

٥٠- والطلبات التي تستجيب لها مبادرة "ستار" تتعلق بالمساعدة التقنية المتبادلة بشأن قضايا جارية؛ ودعم عمل البلدان في القيام بدور الوسيط الأمين بالتعاون مع المراكز المالية؛ وإعداد واستهلال برامج لاسترداد الموجودات. وتباين طبيعة المساعدة المقدّمة، وهي بأكملها تصمّم خصيصاً لتفي بالاحتياجات المحددة للدولة الطالبة: ففي بعض الحالات، توجّه المساعدة صوب إجراء حوار سياساتي وتيسير الاتصالات بين السلطات الوطنية والمراكز المالية؛ بينما تركّز المساعدة في حالات أخرى على أنشطة بناء القدرات وعلى توفير خدمات استشارية لدعم قضايا محدّدة لاسترداد الموجودات. ولا يخفى أنّ نوع المساعدة المقدّمة في سياق قضية معيّنة لاسترداد الموجودات قد يختلف عن نوع المساعدة المتوخّاة في مرحلة تحليل الثغرات.

٥١- ونُظِّم بالاشتراك مع مبادرة "ستار" عددًا من الدورات التدريبية في مجال استرداد الموجودات شملت أنشطة إقليمية في جزر المحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا الجنوبية والوسطى، وجنوب أوروبا وشرقها، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجنوب آسيا وشرقها. وقُدِّم التدريب على مستويين: حلقات عمل تمهيدية للتوعية باسترداد الموجودات؛ ودورات تدريبية أكثر تقدماً لمعالجة الجوانب التقنية لاسترداد الموجودات. وقد عُقدت حلقات العمل التمهيدية عموماً على صعيد إقليمي لتمكين الممارسين من تبادل الخبرات وإقامة اتصالات فيما بينهم وفي المراكز المالية الإقليمية وغيرها. وقد صُمِّمت تلك الأحداث من أجل صنّاع القرار الرفيعي المستوى الذين لا يحتاجون إلى تدريب موسَّع على الأساليب والإجراءات العملية لاسترداد الموجودات. وإضافةً إلى ذلك، قُدِّم تدريب متخصص على مواضيع معيَّنة أو لفئات محدَّدة.

جيم-٤- الموارد المتاحة

٥٢- تُموَّل أنشطة المكتب المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تكلفة توفير العديد من الخبراء الفنيين المطلوبين لتقديم المساعدة، من خلال مساهمات من خارج الميزانية. وقد تزايد دعم البلدان المانحة باطراد، مما يدلّ على الثقة المتنامية في فعالية تنفيذ البرامج.

٥٣- وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أُتيح ما مجموعه نحو ٩,٦٧ ملايين دولار أمريكي في شكل تبرعات لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي يديرها مقرّ المكتب في مجال مكافحة الفساد. ووردت تبرعات بصورة خاصة من أستراليا وألمانيا وبنما والسويد وفرنسا وكندا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة "سيمنز" والبنك الدولي. ولا يشمل ذلك المساهمات المقدّمة إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتنفيذ برامج قطرية متعمّقة لبناء القدرات.

دال- التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

٥٤- بغية تفادي ازدواجية الجهود وجعل نتائج مشاريع وبرامج المساعدة التقنية متعاضدة، يقيم المكتب شراكات مع العديد من كيانات الأمم المتحدة (بما في ذلك البرنامج الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وغيرها)، فضلا عن منظمات دولية أخرى (البنك الدولي، وشبكة الحوكمة المنبثقة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وإضافة إلى ذلك، يشارك المكتب في عدة مبادرات إقليمية (مثل المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ) وآليات إقليمية لمكافحة الفساد (مثل مجموعة الدول المناهضة للفساد، التي أنشأها مجلس أوروبا) من أجل التضافر في العمل على تعزيز التنسيق في مجال المساعدة التقنية بين مختلف الجهات المعنية.

٥٥- وتعزيزا لمذكرة تفاهم وقّعت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعاون المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق على تقديم المساعدة التقنية في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد دعما للجهود الوطنية لمكافحة الفساد. ويشترك البرنامج الإنمائي والمكتب مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة حاليا في إعداد حزمة تدريبية مشتركة بين الوكالات بشأن دمج برامج مكافحة الفساد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى الوطني. وتهدف الحزمة التدريبية إلى تمكين موظفي الأمم المتحدة من معالجة جوانب مكافحة الفساد وما يمكن للجهود مكافحة الفساد أن تقدمه من مساهمة في عمليات التنمية الوطنية في إطار التحوار مع البلدان الشريكة، وتطبيق نهج ومبادئ برامج مكافحة الفساد (على سبيل المثال، إدراج مكافحة الفساد في العمل التحليلي والتحليل القطري والقطاعات المختلفة وتقييم المداخل المناسبة لتنفيذ مبادرات مكافحة الفساد والدمج في استراتيجية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار الرصد). ويجري حاليا إعداد حزمة تدريبية لبرنامج تدريب المدربين الأولي وسوف تفضي إلى إعداد قائمة بالخبراء. ومن المزمع مواصلة التعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أثناء تلك العملية.

٥٦- ويواصل المكتب تقديم الدعم لعمل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد من حيث تطويرها المؤسسي ومن خلال التعاون بشأن مشاريع مواضيعية على السواء. كما يتعاون المكتب مع الأكاديمية من أجل تعزيز عملها المواضيعي. وقد تجلّى هذا التعاون في الفترة الأخيرة من خلال قيام الأكاديمية بتنظيم حدث خاص خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٥٧- وعلاوة على ذلك، يقود المكتب المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وهو مشروع أكاديمي تعاوني يهدف إلى إعداد منهاج أكاديمي شامل لمكافحة الفساد مكوّن من قائمة من نمائط أكاديمية ومقرّرات دراسية وقضايا ودراسات حالة وأدوات تعليمية ومواد مرجعية يمكن للجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية دمجها في برامجها الدراسية القائمة. ومن

خلال تقديم ذلك الدعم، يسعى المكتب إلى تشجيع تدريس قضايا مكافحة الفساد في إطار دورات دراسية لمواد مثل القانون وإدارة الأعمال وعلم الجريمة والعلوم السياسية ومن ثمّ معالجة النقص الحالي في المواد التعليمية في مجال مكافحة الفساد التي تكون مناسبة للاستخدام على مستوى الدراسات الجامعية والعليا على حد سواء. وقد عُقد اجتماع ثان لفريق الخبراء المعني بالمبادرة في مراكش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأُعدّ في هذه الأثناء مشروع الخطوط العامة للمنهاج المقترح. وقد أعدّ المكتب مشروع استبيان يُستخدم في إطار عملية استشارية أولية مع مجموعة مختارة من المؤسسات الأكاديمية.